



التصريح بالحد الأقصى لإصدار خطابات الضمان

التصريح بالحد الأقصى لإصدار خطابات الضمان

لما كانت خطابات الضمان بأنواعها والسابق الإشارة إليها عرضة للمطالبة بدفع قيمتها فإنه يجب عدم إصدارها إلا بعد دراسة مستفيضة للمركز المالي للعميل مع تقدير المارج المناسب حسب الاختصاصات المالية المقررة .

وتتضمن دراسة طلبات العملاء في هذا النوع من التسهيلات لكافة جوانب الدراسة التي تخضع لها الاعتمادات الشخصية طبقاً لما جاء بالجزء الأول من هذه التعليمات وكذلك تعليمات الاستعلامات مع التركيز على:-

سمعة العميل

مقدار حرصه على الوفاء بتعهداته

بعده عن المجازفة

وسائله المالية

مدى قدرته على تحديد احتياجاته الفعلية حسب طبيعة عمله ونشاطه لمثل هذه الاعتمادات .

وذلك لما ينطوي عليه هذا النوع من التسهيلات الائتمانية من أنه عرضة لأن يتتحول من التزام عرضي بالنسبة للبنك إلى مديونية فعلية بالنسبة للعميل إذا ما أخل بالتزامه المضمون من البنك قبل الجهات المستفيدة ومطالبة هذه الجهات بسداد قيمة خطاب الضمان .

وفي حالة ما إذا رأت الإدارة أن وسائل العميل المالية ليست كافية فيجب مطالبته بتقديم ضامن آخر ملئ وذلك لضمان الوفاء بالجزء الغير مغطى من خطابات الضمان التي قد تتحول إلى مديونية فعلية .

ويعتبر العقد المبرم بين البنك والعميل(نموذج 33أً مقاولين) مع طلبات إصدار خطابات الضمان الموقعة من العميل هي مستند البنك ضد العميل عند التقاضي ولهذا فلا تصدر أية خطابات ضمان من الحد الم المصر بها للعملاء إلا بعد توقيع العميل وضامنه ان وجد على عقد إصدار خطابات الضمان .

كما لا يجوز إصدار خطابات ضمان تخالف الشروط الواردة بالعقد وطلب الإصدار وفي بعض الحالات يجوز التصريح للعميل بإصدار خطابات ضمان باسم الغير من الاعتماد المصرح له به وبناء على طلبه ويكون ذلك في الأشكال الآتية:

اذا تضمن التصريح الخاص بتسهيلات العملاء تصاريح بإصدار خطابات ضمان بأسماء الغير فيتم إصدار هذه الضمانات استنادا على سابق الموافقة .

اذا طلب العميل إصدار خطابات ضمان على قوة التسهيلات الممنوحة لحساب عميل آخر دون موافقة مسبقة فيتبع الآتى :-

- أ- تقوم إدارة الفروع المختصة بالاشتراك مع الفرع بعمل دراسة مشفوعة برأيها.
- ب- عرض هذه الدراسة على لجنة الائتمان حسب الاختصاص.
- ج- مراعاة هذه الشروط عند التجديد للخطابات القائمة او عند إصدار خطابات ضمان جديدة.
- د- ضرورة التأكد من وجود ارتباطات متعلقة بتنفيذ أعمال بين عميل البنك والغير الصادر لصالحه خطابات الضمان عن الأعمال موضوع الخطاب.

جميع الحقوق محفوظة © مجلة المحاسب العربي